PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**4-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Al Tahrir's Campaign Continues…Bilateral Signatures Are a Production Impediment**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

استمرارًا لحملة التحرير.. «التوقيع الثنائى» يعيق الإنتاج

الخبراء الأجانب يحملون الدولة ملايين الدولارات سنويًا.. والحل استبدال المصريين بهم

فى إطار حرص «التحرير» على الكشف عن العقبات التى تواجه عمل الشركات المشتركة فى قطاع البترول، خصوصا الصغيرة منها، وكان آخرها ما نشرته الجريدة فى عددها الصادر بتاريخ ٢١ مارس الماضى، تحت عنوان «الشركاء الأجانب فى قطاع البترول يديرون ظهورهم لأصحاب الدار»، الذى تلقت على أثره عديدا من الاتصالات من عدد كبير من العاملين بهذه الشركات، للكشف عن عديد من العقبات الأخرى التى تواجه عمل هذه الشركات.

المشكلات التى يعانى منها العاملون على سبيل المثال لا الحصر، نظام التوقيع الثنائى على جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأعمال التى يتم إدراجها فى الموازنات للشركات، والتى يوافق عليها الشريكان المصرى والأجنبى مسبقا، سواء الصغيرة أو الكبيرة، وتعتبر من أخطر المعوقات التى يلجأ إليها الشريك ليؤثر سلبا على إنتاج الزيت الخام من الآبار أو التباطؤ فى إنجاز الأعمال، وتحقيق خطة الإنتاج الذى التزم بها أمام الحكومة، ممثلة فى الهيئة العامة للبترول أو الشركات القابضة.

التوقيع المزدوج للشريكين المصرى والأجنبى على جميع ما يلزم من الإجراءات التى تنص عليها الاتفاقيات الإدارية لتنفيذ الأعمال، يعتبر واحدة من العقبات أمام

عدد جريدة «التحرير» عن الشريك الأجنبى

الشركات، حيث يستغلها الشريك لخفض التمويل المالى اللازم لتنفيذ المشروعات المقترحة، التى يقوم الشريك بعرضها على الهيئة بالموازنات السنوية لأخذ الموافقة، وعند التنفيذ يصر الشريك على المماطلة بخفض النفقات عن طريق الامتناع عن التوقيع عليها.

ويعتبر التوقيع الثنائى من أهم المعوقات التى أدت إلى تراجع إنتاج الزيت الخام والغاز خلال الفترة الماضية، حيث انخفض الإنتاج من مليون برميل زيت خام يوميا إلى قرابة ٧٠٠ ألف برميل يوميا، ومن ٦ مليارات قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعى إلى ٤,٣ مليار.

هذا بخلاف أن السنوات الأخيرة لا تقوم الدولة ممثلة فى الهيئة العامة للبترول والشركات القابضة بمتابعة أعداد الخبراء الممثلين للشريك الأجنبى، بحيث يمكن أن تجد عددا كبيرا فى شركة صغيرة يتقاضى أجرا أضعاف العمالة المصرية التى تقوم بنفس العمل، مما يستقطع من الإنتاج، حيث يتم تحميله على الإنفاق المسترد عند الإنتاج، ويشمل الراتب وتوفير السيارة والإقامة وتذاكر الطيران ومصاريف تعليم الأولاد فى المدارس، وغيرها من المصروفات الأخرى، على الرغم من توافر جميع الخبرات من المصريين بشهادة عدد كبير من الخبراء الأجانب، مما يعد إضافة إلى القطاع وليس إنقاصا منه.

كل هذا يتطلب قيام وزارة البترول بوضع بنود فى العقود تضمن حقوقها، وتلزم الشريك بعدد معين من الأجانب فى مرحلة الاستكشاف، بما لا يتجاوز ثلاث سنوات فقط، على أن يتم استبدال بالأجانب الذين يمثلون الشركاء الأجانب عمالة مصرية مدربة بمعرفة الهيئة العامة للبترول والشركات القابضة.